

القسم الثاني

صِيغٌ وَتَعْبِيرَاتٌ صَحِيحَةٌ

١ - وقوع الشرط ماضيا بعد مهما

مهما: اسم شرط جازم يليه فعلا شرط وجزاء، ومعروف أن الفعلين من باب الشرط أو باب الجوازم قد يكونان مضارعين مثل: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَكُمْ﴾ أو ماضيين مثل: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ أو ماضياً فمضارعاً مثل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ أو مضارعاً فماضياً مثل الحديث النبوي: «من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له».

وهذا الحكم العام لفعل الشرط والجزاء يقتضى أن يجرى على «مهما» كما يجرى على أخواتها، غير أن جماعة توقفت في طَرْد هذا الحكم على الفعلين التاليين لمهما، بحجة أن فعل الشرط دائماً معها مضارع كقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِيَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وقول زهير:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وإن خالها تخفى على الناس تعلم

والنحاة يقرنونها «بما» ويقول بعضهم: إنها ما مكررة، ووصلها بما يجعلها أدنى إلى أن تأخذ حكمها في باب الشرط، وخاصة أنها مثلها قد تكون غير زمانية كما في الآية وبيت زهير ويقابلها مثل: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ وقد تكون زمانية كما في قول حاتم: وإنك مهما تعطٍ بطنك سؤلُهُ ونفسك نالا منتهى الذم أجمعا

ويقابلها حينئذ مع ما مثل: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾.

ومعنى ذلك أنه ينبغي في رأينا أن تأخذ مهما الشرطية حكم ما الشرطية، فليها تارة فعل شرط مضارع وتارة فعل شرط ماض، فكما يجوز مهما يكن، يجوز مهما كان. وجزاؤها في بيت حاتم ماض، مما يرشح فعلها الشرطي ليكون ماضياً مثله. ويقطع بذلك أنه جاء فعلا ماضياً على لسان شاعر هندي قديم هو المتنخل في قوله يرثي أباه:

إذا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعَةٌ وَمَهْمَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كَفَاهُ

وكذلك في بيت آخر للأسود بن يعفر هو قوله:

ألا هل لهذا الدهر من مُتَعَلِّلٍ عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

وواضح أن فعل الشرط بعد مهما في البيتين ماضيان، مما يدل بوضوح على أن مهما مثل

أخواتها من أساء الشرط الجازمة قد يليها مضارعان أو ماضيان أو متخالفان كبيتى حاتم والأسود.

ونخلص من ذلك إلى أن ما يجرى على السنة الأدياء في عصرنا من قولهم «مهها كان» صحيح لغوياً صحة «مهها يكن».

المراجع

انظر في مهها: ابن يعيش على المفصل - الرضى على الكافية - المغنى لابن هشام - الأشمونى على الألفية.

٢ - جواز مجيء «بيننا» في غير الصدارة

يشيع في الكتابات العصرية توسط «بيننا» بين جملتيها المرتبطتين بها مثل: «كان على يتكلم بيننا دخل خالد».

ويقول اللغويون والنحاة عنها وعن أختها «بيننا»: إنها من حروف الابتداء، أى أنها يذكران في صدر جملتيها لا متوسطتين بينهما، وتذكر معاجم اللغة وكتب النحو أمثلة مختلفة لها تصدران فيها جملتيها كقول بعض الشعراء:

استغفر الله خيراً وارضى به فيبيننا العسر إذ دارت مياسيرُ
وقول شاعر آخر:

بيننا المرء آمن راعه را نَع حَتَفٍ لم يَحْشَ منه انبعائه

وقول بعض الصحابة في حديث نبوى: «بيننا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل»، فهل تعد صدارة «بيننا وبيننا» لجملتيها قاعدة مطردة بشهادة هذه الأمثلة ونحوها، أو نجز أن تتوسط كل منها جملتيها على نحو ما ينتشر في الكتابات العصرية؟ في رأى أن المسألة تحتاج إلى فضل من النظر للأسباب الآتية:

أولاً: أن «بيننا وبيننا» تتفرعان عن «بين» بزيادة ما، أو الألف. ومعروف أن «بين» قد تأتى ظرف مكان وقد تأتى ظرف زمان، أما «بيننا وبيننا» فتلزمان الظرفية الزمانية، وهما بذلك فرعان ليين المستخدمة في الزمان، ودائماً «بين» تتخلل جملتها وتتوسطها وتدخل في أثنائها مثل: «سافر محمد بين الظهر والعصر» أفلا يكون من حق «بيننا وبيننا» أن يقاسا عليها، وأن يتوسطا جملتيها وخاصة أنها لا يزالان ظرفي زمان وحملان معنى البينية والتخلل مثل «بين» الزمانية تماماً، وغاية ما بينها وبينها من خلاف أنها للتخلل والتوسط بين المفردات، وهما للتخلل والتوسط بين الجمل.

ثانياً: ذهب بعض النحاة إلى أن «بيننا وبيننا» شرطيتان، وقال آخرون: إنها أشربتا معنى الشرط؛ ولذلك ينبغي أن تتصدرا جملتيهما، ويلاحظ أن معنى الشرط فيها ضعيف؛ لأن الجملة الثانية معها لا تترتب على الأولى ترتب جواب الشرط على فعله، وهما - بحسب استخدامهما اللغوي - تدلان على الاقتران، وليستا شرطيتين ولا مشربتين معنى الشرط.

ثالثاً: على فرض أن «بيننا وبيننا» شرطيتان أو أشربتا معنى الشرط، لا يمنع ذلك من توسطها لجمليتيها؛ لأن أداة الشرط التي يقاسن عليها في الصدارة تتوسط جمليتيها في الاستعمال اللغوي كقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ ويجوز ذلك الكوفيون والأخفش الأوسط مطلقاً، ويذهب البصريون في مثل الآية الكريمة إلى أن الجواب محذوف يدل عليه ما قبله. ومعنى ذلك أن الصيغة العصرية مثل: «كان على يتكلم بيننا دخل خالد» إما أن تحمل على رأى الكوفيين القائل بأن أداة الشرط يجوز أن تتوسط جمليتها ويسبقها الجواب، وإما أن تحمل على رأى البصريين القائل بأن جواب الشرط يحذف إذا دل عليه ما قبله، وهي بذلك في الصيغة السابقة وما يماثلها تُعد في ابتداء جملتها، وجوابها محذوف لدلالة ما قبله عليه.

ولعل في كل ما تقدم ما يدل بوضوح على أن ما يشيع في الكتابات العصرية من توسط «بيننا وبيننا» لجمليتيها سائغ لغوياً ولا خطأ فيه.

٣ - كلمات معطوفة بدون حرف عطف

يكثر في لغة الصحف العصرية حذف حرف العطف بين كلمتين في مثل:
محادثات سعد زغلول - ماكدونالد.

مصر - ألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف في الطيران.
قطار مصر - أسوان.

ومألوف الاستعمال في العربية ينكر مثل هذه العبارات لحذف حرف العطف فيها إذ المألوف أن يقال:

مفاوضات سعد زغلول وماكدونالد.

مصر وألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف.
قطار مصر وأسوان.

غير أن لهذا الباب - باب حذف حرف العطف - أمثلة في القديم شعراً ونثراً، من ذلك ما ذكره ابن جنى من أن المازني حكى عن أبي زيد قول بعض العرب: أكلت لحماً سمكاً تمراً، يريد أكلت لحماً وسمكاً وتمراً. وذكر ابن جنى أيضاً أن الأخفش الأوسط أنشد من ذلك قول بعض الشعراء:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرعُ الوُدَّ في فؤاد الكريم

والشاعر يقول إنه مما يفرس المودة التحية في الصباح والمساء، وقد حذف حرف العطف بين جملي: كيف أصبحت كيف أمسيت. وذكر ابن جنى أيضاً من هذا الباب ما أنشده ابن الأعرابي لبعض الشعراء من قوله:

وكيف لا أبكى على عَلاقِي صبائحي غبائحي قَيلَاقِي

العلات جمع علة: ما يتعللُّ به، وفسرها بالصباح والغياث والقبيلات، يقول: كيف لا أبكى على ما كنت أتعلل به وأتلهي من إبل الصباح والمساء ووقت القبولة، وقد حذف حرف العطف بين صبائحي وغبائحي وبين غبائحي وقيلَاقِي. ويتناول ابن هشام في كتابه «المغنى» حذف حرف العطف بين المتعاطفين، ويقول: إن باب هذا الحذف الشعر، ويذكر أن الأخفش الأوسط حكاه عن بعض العرب وينشد منه قول الحطيئة:

إن امرءًا رَهْطُهُ بالشام منزلهُ برمل يبرينَ جارًا شدُّ ما اغتربا

يقول: إن امرأ أهله بالشام ومنزله برمل يبرين في اليعامة ما أشد اغترابه، وقد حذف حرف العطف بين جملة منزله برمل يبرين، وجملة رهطه بالشام.

ثم يذكر ابن هشام أنه خرّجت من هذا الباب، أى باب حذف حرف العطف ثلاث آيات في الذكر الحكيم:

أولها: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * أَنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران ١٨ - ١٩) بفتح أن فى قوله جَلُّ شَأْنُهُ: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ فى قراءة الكسائى، فقد حذفت معها واو العطف كما يقتضى ظاهر القراءة.

والآية الثانية: آية سورة التوبة: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَيَجْلَمَهُمْ قُلْتُ لَا أُجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ (التوبة ٩١ - ٩٢) وظاهر السياق فى الآية الثانية قد يفهم معه أن واو العطف حذفت من قوله تعالى: ﴿قُلْتُ لَا أُجِدُ﴾ أى وقلت، وذكر ابن هشام لكل من هذه الآية وسابقتها تحريجا فخرّجت الآية الأولى على أنها بدل من أن قبلها وصلتها، وخرّجت الثانية على أن (قلت) هى جواب إذا (وتولوا) جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم؟

والآية الثالثة آية سورة الفاشية: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَاشِيَةِ * وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ وبعد أن تمت أوصاف هذه الوجوه، والمراد أصحابها قال جلُّ شأنه: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾ (الفاشية ٨) أى ووجوه عطفًا على وجوه السابقة. ولم يذكر ابن هشام فى هذه الآية تحريجا آخر ينفى عنها حذف حرف العطف.

وواضح من كل ما قدمت أن لحذف حرف العطف أمثلة فى الشعر والنثر ذكرها ابن جنى وابن هشام، وانفرد ابن هشام، كما مر، بذكره لثلاث آيات من القرآن الكريم خرّجت على حذف حرف العطف.

وفى ذلك كله ما يسوغ ما جرت اللغة العصرية عليه أحيانا من هذا الحذف فى أمثلة محصورة:
أولها: الصحف والألسنة كالأمثلة المذكورة آنفا.

ثانيها:

الصحف لابن جنى ٢٩٠/١. الفنى لابن هشام ص ٧٠٦

٤ - إشراب «ما» في صيغة «مادام» معنى الشرط

١ - تستخدم صيغة «مادام» في تعبيرات عصرية على هذا النمط:

(أ) مادام علىّ مجتهداً في دروسه فسيكتب له النجاح.

(ب) مادام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع.

وعصرية هذين التعبيرين وما يماثلها تأتي من أن «مادام» تكون عادة تابعة لجملة تنقيد بها كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ويقول النحاة إنها في الآية الكريمة وما يماثلها زمانية مصدرية، أي أنها وما بعدها في الآية بتقدير: «مدة دوامى حياً».

٢ - واضح أن «مادام» في التعبيرين العصريين السالفين جاءت متقدمة جملتين وليس ذلك فحسب، فإن الجملتين في التعبيرين بعدها شبيهتان شيئاً قوياً بالجملتين الشرطيتين، إذ ترتب ثابتهما على أولاهما ترتب جواب الشرط على فعله. وأيضاً فإن جملة الجواب مع «مادام» في التعبيرين وما يماثلها تأخذ حكم جملة جواب الشرط في اقترانها بالفاء إذا كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو طلبى أو منفى أو مقترن بقد أو سوف أو السين كما في المثالين.

٣ - وإذن فلفظة «ما» في صيغتي «مادام» العصريتين السالفتين أُشربت معنى أداة الشرط بسبب مجيئها في صدر الجملتين التاليتين لها، وهو استعمال معروف للفظ «ما الزمانية» في العربية، أثبت ذلك لها - كما نص ابن هشام في كتابه المغنى - أبو على الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك، يقول: وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾. ومما يدل على قوة «ما» في أداء معنى الزمان والشرط معاً أنها حين تتصل بلفظة «كل» تتحول معها إلى أداة زمانية شرطية في مثل قوله عز شأنه: ﴿كُلَّمَا أضاءَ لَهُمْ مَسَوا فِيهِ﴾.

٤ - يلاحظ أن أداء «ما» معنى الشرط واضح في التعبيرين العصريين، ويتضح أداؤها لمعنى الظرفية في التعبير الأول ويضعف هذا الأداء أحياناً كما في التعبير الثاني، ولذلك قلنا: إنها في التعبيرين زمانية ولم نقل إنها ظرفية، أي أنها تدل على الزمانية دلالة ما، وهي دلالة لزمتهما من استعمالها القديم مع «دام».

٥ - ونخلص من ذلك كله إلى: صحة صدارة «مادام» للجملتين في التعبيرات العصرية، وتخرُّجُ (ما) فيها على أنها زمانية شرطية.

٥ - «حتى»

عاطفة بدون معطوف عليه

يشيع في الكتابات العصرية - استخدام حتى عاطفة بدون معطوف عليه كما في الصيغ التالية:

- ١ - الهزيمة اليوم تهدد إسرائيل، يعترف بذلك حتى المتعاطفون معها.
- ٢ - مجلس الأمن يتعقد دون أن يُعرض عليه حتى مشروع قرار.
- ٣ - لم يقرأ حتى الصحف.
- ٤ - لم ينجح في أن يكون حتى عضواً في مجلس القرية.
- ٥ - ترك الخلاف أثره حتى على العلاقات الثقافية بين البلدين.

المتبادر إلى قارئ هذه الأمثلة جميعاً أنها كانت تتم لو أنه ذُكر في الجملة الأولى الفاعل قبل حتى، وفي الثانية نائب الفاعل الذي كان ينبغي أن يسبقها، وفي الثالثة المفعول به، وفي الرابعة خبر يكون، وفي الخامسة الجار والمجرور. ولو أن الجمل جميعاً جاءت تامة على هذا النحو لأعربنا حتى عاطفة وما بعدها معطوفاً على ما قبلها دون أي تردد.

وفي الجمل السابقة يبرز سؤالان: أولهما هل يصح قبل حتى حذف الفاعل كما في المثال الأول، وثانيه كما في المثال الثاني، والمفعول به كما في المثال الثالث، وخبر يكون كما في المثال الرابع، والجار والمجرور كما في المثال الخامس؟.

ومعروف أن حذف المفعول والجار والمجرور كثير ما دام يدل عليها السياق، ونستطيع أن نعمم ذلك في بقية الأمثلة، إذ جاء حذف الفاعل في القرآن الكريم مع دلالة السياق عليه في مثل: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ أي الشمس، ويقاس نائب الفاعل على الفاعل فيحذف إذا دل عليه السياق، ومثلها خبر يكون، إذ الخبر مع المبتدأ كثيراً ما يحذف مثل: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أي خير من غيرهما، فتحمل صيغة خبر النواسخ على صيغة خبر المبتدأ. وإذن يمكن أن نضع قاعدة عامة، هي أنه يصح حذف أي جزء في الجملة إذا دل عليه السياق، وبذلك يتجه الحذف في الأمثلة الخمسة.

أما السؤال الثاني فهو كيف تعرب ما بعد حتى؟ وأرى أن يعرب نفس إعرابه لو أن هذه المحذوفات بقيت ولم تحذف في الجمل السابقة، فيكون ما بعدها معطوفاً على محذوف مماثل له في الرفع والنصب والجر قبله، فيقال في المثال الأول: «المتعاطفون» معطوفة على فاعل محذوف وهلم جرّاً، وقد صرح ابن جنى في كتابه الخصائص (١/٢ - ٣) بأنه قد حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه أخرى. ومثّل للحالة الثانية بقول القائل: الذي ضربت وزيداً جعفر «يريد الذي ضربته وزيداً جعفر» فحذف الضمير المفعول به وعُطف عليه، وواضح أن ابن جنى أطلق كلمة حذف المعطوف عليه دون تخصيص، وذكره المثال الذي أتى به للباب وهو حذف المعطوف عليه إذا كان مفعولاً به لا يخصص القاعدة العامة التي وضعها، وهي أنه قد يحذف المعطوف عليه سواء أكان مفعولاً به أو لم يكن مفعولاً به.

وأوضح من كلام ابن جنى فيما يتصل بالأمثلة السابقة ما جاء في شرح الكافية للرضي (١/٣٣٦) من قوله: «وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بلى وأخواتها» تقول لمن قال: «ما قام زيد» «بلى وعمرو» أي «بلى قام زيد وعمرو» ويتابع الرضي التمثيل بمعطوفات عليها محذوفة مع ذكر حروف العطف حتى يقول: «وتقول لمن قال: مات الناس: بلى حتى الأنبياء» أي بلى مات الناس حتى الأنبياء، فما بعد حتى معطوف على فاعل محذوف قبلها في المثال، وحقاً هو مثال خاص بالجواب فقط، ونحن نعممه، وبذلك يشمل غير الجواب كما في الأمثلة الخمسة في أول هذا الكلام.

وبذلك يمكن وضع قاعدة عامة لإجازة الأمثلة المذكورة على النحو التالي:
«تأتي حتى عاطفة، وقد يحذف معها المعطوف عليه».

٦ - «لا» النافية غير العاملة

في استعمالات معاصرة

يكثُر في استعمالات عصرية أن تدخل لا النافية بين المبتدأ وخبره، مثل: هذا العمل لا إنساني، وبين المنعوت ونعته مثل: هذه فكرة لا دينية، وبين الحال وصاحبها مثل: صنع ذلك لا مكرثاً بأحد. وهي تعبيرات عصرية تحتاج صحتها إلى شيء من إنعام النظر والعودة إلى آراء النحاة لنرى هل يمكن أن تقبل هذه الاستعمالات العصرية، التي تكون فيها لا نافية وغير عاملة ولا مكررة، ومن يرجع إلى كتب النحو يجدهم ينصّون على أن لا النافية غير العاملة تدخل على ما يلي:

(أ) على الفعل المضارع كقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾.

(ب) وعلى الفعل الماضي في الدعاء دون تكرار مثل: «لا أصابك مكروه».

(ج) وعلى الجملة الاسمية وعلى الفعل الماضي (في غير الدعاء) وعلى الاسم المفرد خبراً ونعتاً وحالاً. واختلف النحاة: هل يجب تكرارها حينئذ أو لا يجب؟ مذهب سيبويه والجمهور وجوب تكرارها في كل ذلك فيقال:

لا الشمس طالعة ولا السماء مطرة.

زيد لا حضر ولا اعتذر.

على لا شاعر ولا كاتب.

هي قصيدة لا رائعة ولا بديعة.

تحدث زيد لا مقتناً ولا مصيياً.

ومذهب المبرد أنه لا يلزم في كل ذلك تكرار لا، وتشهد لمذهبه نصوص مختلفة في كتاب

سيبويه وفي القرآن الكريم وفي اللغة. وفيما يلي بيان ذلك:

أما عدم تكرار لا مع الجملة الاسمية فقد احتج له المبرد بما جاء عند سيبويه

(٣٥٧/٣٥٦/١) من إجازته: «لا سلام عليكم»، (انظر المقتضب ٤/٣٨٠). وفي الهمع

١٤٨/٢ وأوضح المسالك الشاهد رقم ١٥٥ قال بعض الشعراء:

أشياء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنتِ شائئة من شأنا شاني
ومرّ أنفاً أن لا النافية لا تكرر مع الماضي في الدعاء، مما يؤذن بجواز عدم تكرارها في غير
الدعاء، ويشهد لذلك قوله تعالى في سورة البلد: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾. والآية نص واضح في
جواز عدم تكرار لا مع الماضي مطلقاً، أما الاسم المفرد فقد جاءت لا معه غير مكررة في شاهد
عند سيبويه (٣٥٨/١) وهو قول شاعر من بني سلول:

وأنت امرؤٌ منا خلقتَ لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعٌ

وواضح أن لا النافية دخلت على الخبر في البيت ولم تكرر، وقال بعض الشعراء كما في الهمع
وشرح الأشموني على الصبان:

قهرت العدا لا مستعينا بعُصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ولا النافية في البيت دخلت على الحال دون تكرار.

ومعنى ذلك كله أن مذهب المبرد في عدم تكرار لا النافية غير العاملة مطلقاً يسنده نص
قرآني، ونصوص عند سيبويه وفي اللغة، مما يجعل مذهبه صائباً وصحيحاً، وإذن يكون سائغاً
ما يجرى في التعبيرات العصرية من عدم تكرار لا مع الاسم المفرد: خبراً ونعتاً وحالاً في مثل:
هذا الاتجاه لا أخلاقي. هذا عمل لا إنساني. تحدّث لا أمراً.

وفي هذه الأمثلة تُعرب لا نافية وما بعدها بحسب موقعه من الإعراب خبر أو نعت أو حال،
وكذلك إذا دخلت على خبر في مثل: «هذا العمل لا إرادي»، ويمكن أن نعمم ذلك على النحو
التالي:

يسوغ دخول لا النافية غير مكررة على الأسماء المفردة: أخباراً أو نعتاً أو أحوالاً.

المراجع

الكتاب لسبويه ٣٥٦/١ - ٣٥٨.

المقتضب للمبرد ٣٨٠/٤.

ابن يعيش على المفصل ١١٢/١.

همع الهوامع للسيوطي ١٤٨/١.

أوضح المسالك: (طبعة محيي الدين عبد الحميد) ص ١٩٢.

الأشموني على الصبان (طبعة بولاق) ٣٦٦/١.

٧ - اللأدرية - اللأخلاقى - الماهية - الماصدق

معروف أن العباسيين سموا من يتوقفون عن الحكم على الأشياء باسم اللأدرية، وهى صيغة مشابهة لمثل قولنا اللامتناهى، وقد شاع هذا التعبير فى عصرنا فىقال اللأ أخلاقى واللأ شعورى واللأ معقول وما إلى ذلك.

ونرى أن تميز بين الصيغة الأولى والصيغ التالفة التى دخلت فىها أداة التعريف على صفة منفية بلا، وأوضحنا فى الكلمة السابقة إساعة مثل قول المعاصرين: هذا لا أخلاقى، وتحدث لا أمراً، على أن لا نافية غير عاملة وما بعدها يرفع أو ينصب بحسب موضعه من العبارة، ويمكن أن نسوِّغ مثل اللامعقول واللأ شعور بأن الكلمة مع لا النافية عوملت معاملة اسم واحد فدخلت عليها أداة التعريف، وأصبحت مع ما بعدها كلمة واحدة يوصف بها فى مثل: هذا العمل اللأ أخلاقى سئى النتائج، وتقع مبتدأ فى مثل اللامعقول خارق للمعتاد المألوف.

أما الصيغة الأولى: اللأ أدرية فمشتقة من قول أصحاب هذا المذهب الفكرى لا أدرى، فأصل الصيغة لا النافية والفعل المضارع أدرى، فىقال: هذا المفكر لا أدرى، أى أنه يتوقف عن إصدار حكم أو رأى فى الأشياء، ثم نحت الأسلاف من هذا التركيب مصدراً صناعياً وأضافوا إليه أداة التعريف دلالة على هذه الجماعة المتوقفة عن إبداء الآراء والأحكام.

ولم يعامل الأسلاف لا النافية وما بعدها هذه المعاملة وحدها، بحيث تصبح هى وما بعدها كأنها كلمة واحدة مستحدثين منها مصدراً صناعياً، فقد صنعوا ذلك بما الاستفهامية وما يليها من ضمير يُسأل به عن كنه الشئ وحقيقته، واشتقوا من ذلك أو استحدثوا منه مصدراً صناعياً هو قولهم: ماهية الشئ، يريدون حدّه وتعريفه، ودار ذلك على السنة الأسلاف وخاصة المناطق، مضيفين إلى الكلمة أداة التعريف، فىقولون: الماهية، كما فىقال: اللأدرية.

وأكثر من ذلك أنهم دلوا بالتعبير: «ما صدق» على مجموع الأفراد أو الأنواع الداخلة تحت كل واحد، والتعبير مؤلف من «ما» الموصولة والفعل الماضى «صدق». وعاملوا هذا التعبير معاملة المفرد، فأدخلوا عليه أداة التعريف، فىقولون: الماصدق، كما فىقولون: الما جرى، وكما فىقولون: الماهية، وكما فىقولون: اللأ أدرية، وهم يجمعون الماصدق على الماصدقات، والمالجرى

على الماجريات. وتيسيراً على العلماء في عصرنا والمتفلسفة في وضعهم للمصطلحات العلمية المستحدثة نخلص إلى أنه:

يسوغ لأصحاب العلم والفلسفة عند الحاجة في وضعهم للمصطلحات أن يعدوا الكلمة المنفية بلا والأخرى المسبوقة بما الموصولة كلمة واحدة ويعرفوها بأل ويصوغوا منها مصدرًا صناعيًا.

٨ - لم ولن أفعل - لا ولن أفعل

. تجرى على السنة المعاصرين الصيغتان التاليتان:

١ - صيغة تجمع بين لم ولن في مثل قولهم: «إن صورتها لم ولن تغيب عنى»، وواضح أن هذه الصيغة تجمع بين لم التي تقلب زمن المضارع إلى الماضي ولن التي تقلبه إلى المستقبل.

٢ - صيغة تجمع بين لا ولن في مثل قولهم: «إن موقفك لا ولن يغير رأى». ولا: نافية للحاضر ولن نافية للمستقبل

وتوجيه الصيغتين قد يبدو فيه شيء من الصعوبة إلا إذا أدخلناها في باب التنازع، وحقاً لم يشر القدماء إلى التنازع في الحرفين، غير أنه من الممكن قياس الصيغتين على صيغته المعروفة التي يتسلط فيها عاملان على معمول واحد، كما يقول البصريون.

ومعروف أن النحاة اختلفوا في عامل الممول بباب التنازع، هل هو العامل الأول كما يقول الكوفيون، أو هو العامل الثاني لقربه كما يقول البصريون وتشهد نصوص العربية لرأبهم، كما لاحظ سيبويه في كتابه. وتأسيساً على ذلك يمكن إدخال الصيغتين في باب التنازع، مع الأخذ برأى البصريين القائل بإعمال العامل الثاني، وبذلك تنصب لن المضارع في الصيغة الأولى، واستغنت لم عن مضارع مجزوم يليها بدلالة السياق.

وبالمثل تنصب لن المضارع في الصيغة الثانية، واستغنت لا عن مضارع يليها بدلالة السياق، وبما قدمت يمكن تسويغ الصيغتين العصريتين على أنها من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، مع الأخذ برأى البصريين الذي يجعل العمل في الممول للعامل الثاني مع السعة في قياس تلك القاعدة على الحروف قياساً مطرداً.

٩ - إضافة «حيث» إلى الاسم المفرد

حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحلّه النصب إلا أن يجز بمن وإلى، ودائماً يضاف إلى جملة اسمية أو فعلية، فيقال: رأيتك حيث زيد جالس - رأيتك حيث جلس زيد - جئت من حيث تعلم - أذهب إلى حيث ذهب زيد. وجاء عن العرب مثل: قمت حيث زيد. وحينئذ يرفع البصريون لفظ زيد، ويعربونه مبتدأً محذوف الخبر، والتقدير قائم أو موجود ونحو ذلك.

وذهب الكسائي إلى أن الاسم المفرد عقب حيث في مثل: قمت حيث زيد بمرور بإضافة حيث إليه، وجعل ذلك قياساً مطرداً لمجيئه عن العرب في مثل قول بعض الشعراء:

أما ترى حيث سهيلٍ طالعا نَجْمًا يضيءُ كالشهابِ ساطعا

وأشد ابن الأعرابي تلميذ الأصمعي لأحد الشعراء:

ونظعنهم حيث الكلى بعد ضربهم بيضي المواضي حيث لى العمام

أى حيث الرؤوس، وأنكر ذلك البصريون، وافترقوا فريقين: فرقة أنكرت رواية «سهيل» في البيت الأول بالجر، ورفعتة على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وبالمثل أنكرت رواية «لى» في البيت الثاني بالجر ورفعتة على أنه أيضاً مبتدأ محذوف الخبر، وفرقة لم تنكر رواية الكلمتين بعد حيث بالجر، غير أنها قالت: إن ذلك نادر، والنادر لا يقاس عليه.

ويرجح الأخذ برأى الكسائي ومن تابعه من الكوفيين مثل تلميذه الفراء أن ظروف المكان أخوات حيث جميعاً تضاف إلى الاسم المفرد، وإذن فإضافة حيث إلى ما بعدها رجوع بها إلى الأصل المأخوذ به في نظائرها من ظروف المكان، وفي رأينا أن الكسائي أدق من البصريين وأرهف حساً لغوياً حين جوز إضافتها إلى المفردات.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن حيث قد تضاف إلى الجمل اسمية أو فعلية، وقد تضاف إلى الاسم المفرد. فيجر بالإضافة إليها قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، وأخذاً برأى الكسائي وما احتج به من الشعر فيقال: ألقاك حيث الجامعة أو حيث الأهرام، وبإدراك إلى

حيث العمل الجاد، وسافر إلى حيث المعيشة الهنيئة، ولا تمار في الحكم من حيث العدل، وأشهد
من حيث الحق.
ومن كل ما تقدم يتضح أن إضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائفة قياساً واستعمالاً.

المراجع

انظر في حيث: ابن يعيش على المفصل، والرضى على الكافية، والمغنى لابن هشام، ومع
الهوامع للسيوطي، والصبان على الأشموني. وراجع معجم لسان العرب.

١٠ - تسهيل الهمزة في مثل: «آيل للسقوط»

تعبير «آيل للسقوط» يشيع في اللغة المعاصرة، وفيه تسهل الهمزة في كلمة «آيل» فتقلب ياءً، وهي اسم فاعل من فعل «آل» الأجوف. ومعروف أن قاعدة اشتقاق اسم الفاعل من هذا الفعل أن تقلب عينه همزة مثل: قائل - بائع، فكان القياس يقتضى أن يقال في التعبير السالف: «هذا المنزل آئل للسقوط». وفي رأى أن كلمة «آيل» بالتسهيل - كما في العامية - صحيحة لغوياً بدليل ما يلي:

(أ) كثرة تسهيل العربية للهمزة في الكلمات وتخفيفها وحذفها، ومن قول سيبويه في الكتاب ٢٦٧/٢: «ليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان، فتخففاً، ويستقل أهل الحجاز تخفيف الهمزة الواحدة»، وإنما دعا إلى تسهيل الهمزة وتخفيفها، بل حذفها أحياناً أنها أكثر الحروف ثقلاً في النطق، إذ تضغط على مخرجها من أقصى الحلق، حتى يشبه صوتها - كما قال الأسلاف - التهوع.

(ب) نص علماء الصرف على أن الهمزة المتحركة بعد الألف الممدودة يجوز تخفيفها بأن تُلين، وتجعل بين الهمزة والياء في مثل: مسائل. والبينية أو التوسط في النطق بين الهمز والياء ضرب من التسهيل، إذ يريدون إشمام الياء الهمزة، أو بعبارة أوضح أن يضغط عليها قليلاً كأنها آتية من الحلق، أو من جهة الحلق، وهو على كل حال نطق ينتهي بالهمزة في مثل «مسائل» و«عباءة» إلى أن تخفف وتنطق ياءً أو أقرب ما تكون إلى الياء.

(ج) وردت صيغة من صيغ اسم الفاعل المشتق من فعل أجوف مخففة الهمزة بعد الألف في قراءة من قراءات الذكر الحكيم، هي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع قارئ المدينة وأحد القراء العشرة لآية سورة آل عمران: ﴿أَنْتَى قَدْ جِئْتَكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنْى أَخْلَقُ لَكُمْ مِنْ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ إذ قرأ في رواية عيسى بن وردان (كهينة الطائر.. فيكون طائراً) بتسهيل الهمزة بين بين في الموضعين، وكذلك قرأ آية سورة المائدة: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي﴾.

٤ - وأيضاً ذكر أبو بكر بن مهران في كتابه في وقف حمزة، أحد القراء السبعة، قراءةً مماثلة في نحو (تائبات) بإبدال الهمزة ياءً، وحكى أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبرى في ذلك أنه بين بين.

٥ - وإذن يكون لتسهيل الهمزة في كلمة «آيل» أصلٌ، هو نطقها بالتلين كما في بعض القراءات السالفة، ويشفع لتسهيلها ونطقها ياءً صعوبة النطق بها: «آئل» مهموزة بعد الألف، إذ تبتدئ الكلمة بهمزة تضغط في نطقها على أقصى الحلق، وتمد فتعطي الفرصة للزفير، غير أنه لا يلبث أن يتوقف لضغط النطق بالهمزة الثانية على أقصى الحلق مرة أخرى، مما يحدث ثقلاً واضحاً في التلفظ بالكلمة، وهو ثقل يتطلب تسهيلها ونطقها ياءً، ونخلص من ذلك كله إلى: أن كلمة «آيل» بتسهيل الهمزة ونطقها ياءً عربيةٌ صحيحة، ومثلها ما يشاكلها كلفظة آيب في قولهم: آيب من السفر.

المراجع

الكتاب لسبويه ٢/٢٦٧

النشر في القراءات العشر لابن الجزرى ١/٤٠٠ ، ٢/٢٤٠ ، ٤٦٣.

١١ - قياسية «فاعل» للدلالة على الاشتراك وعلى التتابع والموالاتة

وردت كلمتا المعاوقة والمحائثة في مصطلحات الفيزيكا للدلالة على أصل الفعل وتواليه أو تتابعه. ولما كانت المعاجم لم تثبت الفعلين: «عاوق - حاث». فقد رجعنا إلى كتب الصرف فوجدنا أن الصرفيين ينصون على أن الاشتراك أظهر معاني فاعل، وأن من معانيها أيضاً المتابعة والموالاتة (نص على ذلك ابن قتيبة والرضي).

وإذن فالمعنى الذي أرادته لجنة الفيزيكا لفاعل معنى صحيح من معانيها، وتزخر المعاجم بألفاظ لها نفس الدلالة مثل: «تابع - والى - ثابت - حاصر - دافع - ذاكر - رابط - داوم - زاول - سامع - طاول - عامل - عالج - عاود - عاون - غامر - ناضل - مارس - ماطل - لاطف - لازم - حاضر - واصل - واظب».

ولما كانت لجنة الفيزيكا بالمجمع في حاجة إلى استخدام كلمتي: «المعاوقة - المحائثة» بمعنى تتابع الإعاقة والحث، وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسية فعل للدلالة على التكنير والمبالغة، وقياسية استفعال للدلالة على الطلب والضرورة، وقياسية صيغة تفاعل للدلالة على المساواة والاشتراك والتماثل، فإنني أرى قياسية فاعل للدلالة على المتابعة والموالاتة لشدة حاجة لجنة الفيزيكا إليها في كلمات أخرى كثيرة تقترحها مثل: مواسعة من واسع، ومقاصرة من قاصر وهلم جراً، وهي أفعال لم تثبتها المعاجم. وأرى أن يضاف إلى دلالة الموالاتة في هذا القياس دلالة الاشتراك، لأنها أظهر معاني فاعل، وتحتاج اللجنة العلمية إلى تسويغها بدورها، ولذلك أرى الاتساع في قياسية فاعل التي لم تثبتها المعاجم للدلالة على الاشتراك، وأيضاً على الموالاتة، وأن الفعل يتلو بعضه بعضاً أخذاً بتيسير اللغة العلمية، وإمدادها بما يعوزها من المواد اللغوية.

المراجع

- ١ - الكتاب لسبويه ٢/٢٣٨.
- ٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة (طبع مطبعة السعادة بمصر) ص ٢٥٥ وما بعدها.
- ٣ - شرح الشافية للرضي (بتحقيق الشيخ محمد نور وزميليه) ١/٧١، ٩٢ وما بعدها.

١٢ - أبنية صحيحة في التصغير والنسب

(أ) أُذَيْن

عرضت لجنة الطب على مجلس المجمع بين مصطلحاتها المصطلح: أُذَيْن، وكان ذلك مثاراً لتساؤل مؤداه: هل يجوز في تصغير المؤنث المجازي حذف تاء التانيث فيه فيقال في عين عُيَيْن وفي أُذن أُذَيْن، وخاصة أن الأطباء درجوا في كتاباتهم ومحاضراتهم على هذا التصغير، فيقولون: أُذَيْن لا أُذينة؟ وفي رأينا أن لهم مندوحة في ذلك، إذ نص علماء التصريف على أن التاء لا تظهر في تصغير المؤنث المجازي إذا أدى ظهورها إلى التباس، فمثل كلمة «شجر» تصغر بدون زيادة تاء، فيقال: شجير، لا شجيرة حتى لا يظن السامع أو القارئ أنها تصغير شجرة.

ولعل الذي عدل بالأطباء عن تصغير أذن على أُذينة بحسب القاعدة، أن أُذينة في العربية تستخدم علماً من قديم مثل: عُروة بن أُذينة. ويشفع لهم أيضاً أنه جاءت عن العرب كلمات مؤنثة تائناً مجازياً، وصُغرت بدون تاء مثل: قوس إذ يقال فيها: قُوس، ودرع إذ يقال فيها: دُرُوع، وحرب إذ يقال فيها: حُرَّيب.

ونخلص مما سبق إلى أنه: يجوز في المصطلحات العلمية عدم إلحاق التاء بالمؤنث المجازي المصغر، خاصة إذا اقتضى إلحاقها ضرباً من ضروب الالتباس.

(ب) أُذَيْنَاتِي

نسبت لجنة الطب مصطلحها أُذَيْنَاتِي إلى مثنى أُذَيْن، وهذه النسبة يمكن أن تقبل قياساً للمثنى على المجمع، إذ نسب العرب إليه خوفاً من الالتباس بينه وبين المفرد في مثل كلابي نسبة إلى قبيلة كلاب، إذ لو نسبوا إلى المفرد فقيل: كلبى لظن أن النسبة إلى قبيلة كلب لا إلى قبيلة كلاب، ومن ذلك أنصاري وأتماري ومعافري. وهذا الالتباس نفسه هو ما جعل اللجنة الطبية تعدل عن النسبة إلى المفرد «أُذَيْن» قائلة أُذَيْنَاتِي حتى لا يُظن أن النسبة إلى أُذَيْن واحدة، إذ هي صفة تلبس الأذنين معاً

وقد يقال: إنه لم ترد عن العرب كلمات منسوبة إلى المثنى سوى بحراني نسبة إلى البحرين، وكأنهم لجئوا إليه استقلاً للكلمة بحريني. على أنه يلاحظ أن كثيراً من الكلمات المنسوبة أدخلوا عليها ألفاً ونوناً قبل ياء النسب، وكأنهم ثنوها قبلها مع أنها مفردة مثل: رَبَّانِي - رَوْحَانِي - عَلْمَانِي - شَعْرَانِي - صَوْفَانِي - حَقَّانِي - بَرَّانِي - تَحْتَانِي - فَوْقَانِي - دَيْرَانِي - صَدْرَانِي - جُورَانِي - حِمَصَانِي - إلى كثير من أمثال ذلك مما لا تدعو إلى تثنيته في النسبة أي حاجة، فأولى أن تحتفظ الكلمة المثناة في النسبة بالألف والنون مادامت تدعو إلى ذلك حاجة علمية، وبذلك كله تتبين صحة المصطلح الطبي: أذِينَانِي.

ونستطيع أن نخلص مما قدمنا إلى أنه: يجوز في المصطلحات العلمية - عند الحاجة - أن ينسب إلى المثنى بلفظه كما نسبت العرب أحياناً إلى الجمع بلفظه.

!

(ج) النسبة إلى نظرية النسبية نسبوي

أحال مجلس المجمع على لجنة الألفاظ والأساليب بحث كلمة «نسبوي» نسبةً إلى نظرية النسبية «لأينشتاين» هل تجيزها قواعد النسبة المعروفة؟

ومعروف أن قاعدة النسب إلى مثل «النسبية» أن تحذف الياء المشددة والتاء فيقال: نسبي، غير أنه يمكن قبول كلمة «نسبوي» نسبةً إلى نظرية النسبية تمييزاً لها من النسبة إلى كلمة «النسبة»، فيقال: هذا الرأي نسبي بالقياس إلى آراء أخرى، ويقال: هذه الفكرة أو الظاهرة نسبوية نسبةً إلى نظرية النسبية «لأينشتاين».

ويسوغ قبولها أننا لو قلنا في المنسوب إلى النظرية المذكورة: إنه نسبي التيس الأمر وظن أنه منسوب إلى لفظ «النسبة» لا إلى النظرية المذكورة. والعربية دائماً في مثل هذا الموقف تعدل إلى المخالفة في الصيغة، حتى لا يكون في استخدام اللفظة وهم أو إبهام، وقد لاحظوا ذلك في النسبة إلى «البحرين»، فقالوا «بحراني». يقول الفيروزبادي: كرهوا في النسبة إليها لفظة «بحري» لتلا يشتهه المنسوب إليها، ويظن أنه منسوب إلى البحر لا إلى البحرين.

وأما أن الواو زيدت في الكلمة حين نسبت إلى نظرية «أينشتاين» فلأنها تزداد كثيراً في باب النسب، وخاصة في المقصور، مثل: معنى ومعنوي، والمختوم بياء مشددة مثل علي

وعلوى، والممدود مثل سماء وسمائى، وقد تزداد على الكلمة الصحيحة مثل زيادة العرب الواو والألف والنون إلى هند فى قولهم: سيف هندوانى. وسبق للمجمع أن أجاز فى النسبة إلى لفظة الوحدة أن يقال: «وحدوى».

ولكل ذلك يتضح أن كلمة نسوى نسبةً إلى نظرية «النسبية» صحيحة سائغة.

١٣ - رد المحذوف من فاء الثلاثى ولامه فى النسب

١ - رد فاء الثلاثى

للفظ الثلاثى المحذوف الفاء صورتان: صورة، لام اللفظ فيها صحيحة مثل: عدة - جهة، وصورة ثانية: اللام فيها معتلة مثل: شبة. والصورتان جميعا عَوُضٌ فيهما عن الفاء المحذوفة بهاء التأنيث.

(أ) الصورة الأولى مثل: عدة - جهة

يرى سبويه أن لا ترد إلى هذه الصورة فى النسب فاء اللفظ الثلاثى، فيقال فى عدة - جهة وما يماثلهما: عِدَى - جِهَى. ويرى الفراء أن ترد فاؤه إليه فى النسب ولكن لا فى موضعها من أول اللفظة، وإنما فى موضع اللام لما سمع عن العرب من قولهم: عِدْوَى فى عِدَّة، وجعل ذلك قياسا مطردا فى مثله، فيقال فى جهة: جِهْوَى.. إلى غير ذلك.

(ب) الصورة الثانية مثل: شبة

يرى سبويه أن تُرَدَّ إلى هذه الصورة فى النسب فاء اللفظة فى أولها وَيَفْتَحُ ثانيها وتُقَلَّبُ ياؤها وأوا فيقال فى شبة: شَبْوَى. ويرى الفراء أن ترد الفاء فى موضع اللام مثل: عدة، فيقال فى النسب إلى شبة: شَبْوَى.

٢ - رد لام الثلاثى

للفظ الثلاثى المحذوف اللام الواوية ثلاث صور: صورة حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى وعَوُضٌ عنها بهاء التأنيث مثل: سنة - فنة - مئة. وصورة ثانية حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى وعَوُضٌ عنها بألف الوصل مثل: اسم - ابن - وصورة ثالثة حُذفت فيها لام اللفظ الثلاثى دون تعويض عنها لا بهاء التأنيث ولا بألف الوصل مثل: أب - يد - أح.

(أ) الصورة الأولى مثل: سنة - فئة - مئة - شفة

يرى النحاة جميعاً أن تُرَدُّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة فيقال فيها: سنوى - فتوى - منوى - شفوى.

(ب) الصورة الثانية مثل: اسم - ابن

اختلف النحاة في النسب إلى هاتين اللفظتين، فقيل تُرَدُّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة، فيقال فيها: سموى - بنوى (وتُحْمَلُ على ابن لفظة بنت فيقال فيها أيضاً: بنوى) وقيل تظلُّ الألفاظ في النسب كما هي فيقال: اسمى - ابنى - ويقال في بنت بنتى.

(ج) الصورة الثالثة مثل: أب - يد - أخ

يرى النحاة جميعاً أن تُرَدُّ إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة فيقال فيها: أبوى - يدوى - أخوى (وقيل ينسب إلى أخت مثل أخ فيقال أخوى. وقيل بل تظل كما هي مثل: بنت فيقال أختى كما يقال بنتى).

النتيجة

تيسيراً لما تقدم أرى الأخذ برأى الفراء في صورتى (أ و ب) في رقم ١ وتضمُّ إليها الصورة الأولى في رقم ٢ وألفاظ الصورة الثالثة، بحيث تصبح للنسب في الألفاظ المحذوفة الفاء واللام قاعدة واحدة هي رد المحذوف واوا في النسب ما عدا كلمة اسم فتبقى كما هي في حالة النسب، فيقال فيها اسمى . وبقية الألفاظ تصبح في النسب كما يلي: عدوى - جهوى - شىوى - سنوى - فتوى - منوى - شفوى - بنوى (لابن وبنت) - أبوى - يدوى - أخوى (الأخ وأخت).

١٤ - عبارات صحيحة

(أ) صارحه الرأي - صارحه بالرأى

لم تذكر المعاجم الصيغتان المتداولتان: «إني أصارحك كذا - أصارحك بكذا» وإنما فيها: «صارح بما في نفسه؛ أبداه كصرّح».

على أن المعاجم ذكرت أن صرّح الثلاثي يأتي متعدياً، يقال: «صرّح زيد الأمر» إذا بينه وأظهره، وفيها أيضاً: «صرّح الشيء وأصرحه» بالتضعيف وزيادة الهمزة بمعنى «بينه» مثل صرّحه تماماً.

ويمكن تخريج الصيغة الأولى: «صارحه الرأي» على أساس أن الفعل صارح مزيد بألف بعد فائه لفعل صرّح متعدى، وهى زيادة أعدته لأن يتعدى إلى مفعول ثانٍ؛ ولذلك أمثلة مختلفة فى اللغة مثل:

«خلس زيد الشيء، وخالس زيد عمر الشيء» بمعنى سلبه وناجز زيد الشيء، و «ناجز زيد عمراً الشيء» بمعنى عبّله، و «نصب زيد له العداة، وناصبه العداة» بمعنى أظهره.

أما الصيغة الثانية وهى «صارحه بالرأى» فيمكن تخريجها أيضاً على أساس أنه يكثر فى اللغة مجيء «فعل» الثلاثي و «فاعل» المزيد بألف بعد فائه متعدّين إلى مفعول به واحد مثل: «خدعه وخادعه - جاز المكان وجاوزه - زحمه وزاحمه - غاظه وغايطه - مزج الشيء ومازجه - نجد صاحبه وناجده».

وواضح مما قدّمنا أن الصيغتين: صارحه الرأى - صارحه بالرأى، صحيحتان، وتجرّيان على سنن قويم فى العربية.

(ب) حَبْذاً لو رَضِيت

ذهب بعض الباحثين إلى تخطئة هذا الأسلوب، لأن «لو» المصدرية إنما يكثر وقوعها بعد «وَدَّ يودُّ - وأحبُّ يحبُّ - وتمنَّى يتمنى». وواضح أن «حَبْذاً» لا تفيد التمني وليس فيها معناه مطلقاً، إنما معناها المدح أو الذم إذا قلت: لا حَبْذاً. وفات هذا الباحث أن مجيء «لو» مصدرية إنما يكثر كما قال بعد «وَدَّ يودُّ» وما يماثلها بما يفيد التمني غير أن ذلك إنما يصدق على الكثرة وقد جاءت مصدرية لا تنصب مراراً بعد أفعال لا تفيد التمني ومن أمثلة ذلك قول امرئ القيس:

تجاوزتُ أحرأساً إليها ومَعشراً على جِراسا لو يُسِرُّون مَقْتلي
وقول الأعشى:

وربما فات قومًا جلُّ أمرهم من التائي وكان الحزمُ لو عجلوا
وقول قتيبة بنت الحارث:

ما كان ضَرَكُ لو مننتَ وربما منّ الفتى وهو المَفِيطُ المَحْنَقُ

وهي أمثلة تشفع لمجيء «لو» مصدرية غير مسبوقه بما يفيد التمني، وفي رأينا أن صيغة «حَبْذاً» مشربة شيئاً منه.

ويمكن قبول الصيغة على أساس أن «لو» فيها ليست مصدرية، وإنما هي للتمنى كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ وفي مثل «لو تأتيني فتحدثني». أما مخصوص «حَبْذاً» فمحذوف يدل عليه سياق التعبير.

ويتضح من ذلك أن أسلوب «حَبْذاً لو رَضِيت» وما يماثله في كلام المعاصرين سائغ لغوياً إنما على أن «لو» مصدرية، وإما على أنها للتمنى، ولا خطأ فيها ولا غلط.

المراجع

«لو» في المعنى ص ٢٩٣ وما بعدها.

(ج) تَعَالَمَ خالد على زملائه

هذه الصيغة من الصيغ التي أنكرها بعض الباحثين قائلًا: إنها تدور على الألسنة بمعنى التفاخر والتباهى بالعلم، ويقول: إنها صيغة مستحدثة غير معجمية؛ إذ ليس في المعاجم للفعل «تَعَالَمَ» هذا الاستعمال ولا هذا المعنى، وإنما فيها: تَعَالَمَ الجميعُ الخبرَ، أو عِلْمَهُ، أى اشتركوا في علمه.

ويمكن تخريج الاستعمال المعاصر للفعل على أساس ما ذكره سيبويه من أن صيغة «تفاعل» قد تدل على التظاهر بالفعل مثل: «تعامى - تعافل» ومن ذلك: «تناسى - تفاخر - تباهى - تباله - تجاهل - تسامى - تعالى - تماجن - تمارض - تضاءل - تصاغر - تعاطف - تحامق - تخابث - تعارج - تفاقر - تسافه» إلى غير ذلك من أفعال في العربية جاءت على صيغة تَفَاعَلَ. وقياسًا على ذلك تقبل صيغة «تعالَمَ علينا - تعالَمَ على زملائه» بمعنى تظاهر بعلمه، وهو تظاهر يلزمه الفخر والتباهى.

وبذلك يكون الاستعمال العصري لصيغة «تَعَالَمَ» سائغًا وجاريًا على أساليب العربية.

(د) لم أفعل ذلك أبدًا

الأبد: الدهر. وتداول في اللغة العصرية صيغة: «لم أفعل ذلك أبدًا» وينكر هذه الصيغة بعض علماء اللغة، لأن كلمة «أبدًا» في رأيهم إنما تستعمل لتأكيد الإتيان والنفي في المستقبل مثل: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ ومثل «لن يظلم أبدًا» ولا يصح في رأى هؤلاء العلماء أن تستخدم «أبدًا» لتأكيد النفي في الماضي فلا يقال: «لم أفعل ذلك أبدًا» إذ الصحيح استخدام «قط» في هذه الصيغة، فيقال: «لم أفعل ذلك قط». غير أنه جاء في القرآن الكريم ما يثبت صحة الصيغة العصرية، ففي سورة النور: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ وواضح أن كلمة (أبدًا) في الآية تؤكد الفعل الماضي المنفى: «زكا» أى صلح. وفي ذلك دليل قاطع على أن كلمة «أبدًا» كما تستخدم لتأكيد نفي الفعل في المستقبل تستخدم لتأكيد نفي الفعل الماضي، مما يثبت - بوضوح - أن الصيغة العصرية: «لم أفعل ذلك أبدًا» صحيحة، وتجري على نهج قويم في العربية.